

فاحترق من غير فعله اي للمخازير  
ولا ضمان علي المخازير بالهلاك عند الكل  
وذكر القدوي في شرحه ان علي قولهما  
بجب الضمان اما لو احترق او سقط من  
يد قبل الاخراج لاجرله ولكن عليه الضمان  
لانه جناية يد الانسان وللطباخ بعد  
الغرف اي من استاجر طباخا ليطبخ له  
الطعام للوليمة فالغرف عليه اي اخراج  
المعرفة من القدر الي القصاع عليه و  
ان استاجر ليطبخ قدره خاصة فالغرف  
ليس عليه للعرف وللبنان بعد الاقامة  
اي ان استاجر لبنا ليضرب له لبنا في  
ملكه فلبنه يستحق الاجر اذا اقامه عند  
ابي حنيفة وعندهما لا يستحقه حتي يشرح  
وهذا اذا ضرب اللبن في ملك المستاجر  
وان

وان ضرب في ملك نفسه فلا يجب الاجر  
عنده الا بالغد عليه بعد اقامته وعندهما  
بالغد عليه بعد التسريح كذا في نظم الرند  
ويبي وبعمله اثر قايم في العين كالصباغ  
والقصاير تجلسها الصانع الاجر عندنا  
خلافا لفرود ذكر في الذخيرة ان القصار  
اذا تقصر بالنشاشمة او بياض البيض  
له حق الجبس وان تبييض الثوب فقط ليس  
له حق الجبس في الاصح فاجلس الصانع  
العين فضاء العين فلا ضمان عليه عند  
ابي حنيفة وعندهما يضمن ولصاحبه  
الخيار ان شاضمنه قيمته غير معمول ولا اجر  
له وان شاضمنه قيمته معمول وله الاجر  
ومن لا اثر لعمله في العين كالحمال والملاح  
لا تجلس للاجر ولا يستعمل الاجر غيره